2005 uuuu -0002 - ٢

03

"الصمت الجماعي" أفضل

طوني فرنسيس

يستحسن ألا يكثر الزعماء الذين يتولون مقاليد الحكم في لبنان أو تولوها منذ اتفاق الطائف التطرق كثيراً الى المقابر الجماعية.

ويستحسن أيضاً ألا ينفعل حكام عهد الطائف كثيراً في متابعتهم لهذا الموضوع فقد مزّق صراخ أهالي المفقودين آذانهم على مدى 15 عاماً فلم يسمعوا وما قاموا بأي عمل مفيد نحو كشف مصير مئات المفقودين في اعتبار ان الأولوية هي لمواجهة العدوان الصهيوني وهذه الأولوية تفترض عدم مساءلة الإخوان السوريين الذين يشاركون بنشاط في صدّ هذا العدوان.

نقول ذلك لأن ذاكرة اللبنانيين لم تفقد بعد طراوتها، ولأن قصص مجازر الحروب الأهلية والأخوية لم تمت بعد ولم تدفن كما ينبغي في مقابر جماعية مقفل عليها، واللبنانيون عندما يسمعون غالبية أمراء حروبهم وهم يثيرون قصص المقابر الجماعية لا يمكنهم الفصل بين المتحدث المفوّه وإنجازاته السابقة في مجال الإجهاز على من صنفوا يوماً أعداء يجوز خطفهم وقتلهم وإبعادهم عن أهلهم وذويهم.

كما لم يفقد اللبنانيون الذاكرة لينسوا كيف ان مسؤولين كباراً في الدولة وأسلاكها، ومنهم من لا يزال متمسكاً بصموده حتى اليوم، كانوا ينكرون وجود أي مفقود في سورية، وكيف ان احدى الحكومات أفتت بموت كل المفقودين كأفضل حل للأهل والزوجات والأبناء الذين تقبل كثيرون منهم التعازي... وقمنا بالواجب في حينه!

ان متابعة موضوع المقابر الجماعية المكتشفة حديثاً في إطار قصة "موت معلن" تحتاج الى حسم مسألتين سياسيتين في وعي اللبنانيين وثالثة على مستوى الآلية.

المسألة الأولى: الفصل التام بين ما جرى قبل اتفاق الطائف خلال الحروب المديدة وما جرى بعده، وهذا يعني الانطلاق من ان اتفاق الطائف وضع حداً لكل المآسي والجرائم المتبادلة، علماً ان الاتفاق بقي منقوصاً في الروحية والتطبيق ولم تقم مصالحة حقيقية بين اللبنانيين قوامها "الحقيقة والمصالحة" كما جرى في جنوب أفريقيا مثلاً، حيث أقر الجميع بالمسؤولية عن ارتكاباتهم واعترفوا واعتذروا وانطلقوا متخففين من أثقالهم لبناء الدولة الجديدة.

المسألة الثانية: ان استمرار أعمال الاخفاء والقمع والقتل بعد اتفاق الطائف جرائم يعاقب عليها خصوصاً انها لا تدخل تحت خيمة قانون العفو الذي يفترض ان يشكل الحد الفاصل بين مرحلتين في تاريخ الصراعات الداخلية والمتداخلة مع النفوذ الخارجي السوري خصوصاً وبالتالي فإن كل هذه الأعمال ـ بعد الطائف ـ لا يمكن ان تبقى من دون حساب، والحساب في شأنها لا يعني إعادة نبش ما حصل قبل توصل الفرقاء اللبنانيين الى إقرار "وثيقة الوفاق" ووقف الحرب.

أما المسألة الثالثة المتعلقة بالآليات، فهي تقتضي من الجميع الحذر الشديد والدقة في التعاطي مع المقابر الجماعية المكتشفة في عنجر أو في غيرها من الأماكن، وكان مهماً جداً في هذا السياق موقف رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ثم موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري أمس بالذات، والاثنان شددا على الفحص العلمي الدقيق للبقايا البشرية لمعرفة متى وأين وكيف قضى هؤلاء البشر ومن المجرم بالتالي وبعدها يبنى على الشيء مقتضاه.

انه الطريق السليم في بلد تاريخه مع الأسف "جماعي" بامتياز.

يستقبل طوني فرنسيس آراءكم على:
tonifrancis@albaladonline.com